60 عامًا
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية
IAEA

المؤتمـــر العـــام

GC(61)/OR.9
تاريخ الإصدار: أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

توزيع عام
عربي
الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الحادية والستون

اللجنة الجامعة

محضر الجلسة التاسعة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الجمعة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٤/٠٥

الرئيس: السيدة أنغارا كولينسون (الفلبين)

المحتويات

بند جدول الأعمال[1]		الفقـــرات
-	تقرير شفوي من رئيس اللجنة الجامعة عن البنود التالية:	١-٣
	- تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة	٣
٢٠	تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	٤-٢٩
٢٩	تقرير عن المساهمات المعقودة لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠١٨	٣٠-٣٣
-	اختتام الدورة	٣٤-٤٦

[1] الوثيقة GC(61)/25.

هذا المحضـر قابل للتصـويب. وينبغي تقديم التصـويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضـمن نسـخة من هذا المحضـر، في غضـون ثلاثة أسـابيع من تاريخ اسـتلام المحضـر. وينبغي أن ترسـل التصـويبات إلى أمانة جهازي تقرير السياسات على العنوان التالي:

Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria; Fax +43 1 2600 29108;

أو البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر:

DPRK	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
NAM	حركة عدم الانحياز
NPT	معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
NPT Review Conference	مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
PACT	برنامج العمل من أجل علاج السرطان
TC	التعاون التقني
TCF	صندوق التعاون التقني
UN	الأمم المتحدة
USA	الولايات المتحدة الأمريكية

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(61)/INF/3.

- تقرير شفوي من رئيس اللجنة الجامعة

١- قدّم السيّد شتادلر (سويسرا)، رئيس اللجنة الجامعة، تقريراً عن نتائج مداولات اللجنة فيما يتعلّق ببند جدول الأعمال ١٧ المسمى "تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة"، والذي أوصت اللجنة بمقتضاه بأن يعتمد المؤتمر العام مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(61)/L.10.

٢- وبعد مناقشات غير رسمية مكثَّفة، توصّلت اللجنة إلى التوافق فيما يخص مشروع القرار، وبالتالي أنهت النظر في بنود جدول الأعمال التي أحالها إليها المؤتمر العام. وشكر الرئيس، منهياً عمله بصفته رئيساً، السيّد ماروتا من ناميبيا الذي كان أحد نائبيه، والأمانة، والسيّدة سيمونا دوريغ من سويسرا على دعمهم. وأعرب كذلك عن تقديره للذين نسّقوا العمل المضطلع به فيما يتعلّق بمشاريع القرارات المختلفة المعروضة على اللجنة ولأعضاء اللجنة لأنهم تحلوا بالمرونة وروح التعاون.

تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة (البند ١٧ من جدول الأعمال)

٣- وفقاً لما أوصت به اللجنة الجامعة، اعتُمِد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(61)/L.10.

٢٠- تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة
(الوثيقة GC(61)/21؛ والوثيقة GC(61)/L.9 وإضافتها Add.5)

٤- قالت السيّدة هولان (كندا) في معرض تقديمها مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(61)/L.9 وإضافتها Add.5 إنه وفقاً للممارسة المعمول بها منذ أمد طويل، أُعد مشروع القرار هذا بالتشاور مع الصين والاتحاد الروسي وقُدِّم باسم ٧٤ دولةً عضواً.

٥- وكانت الدورة العادية الحادية والستون للمؤتمر العام فعّالة جداً من ناحية تسيير أعمالها، لكن مشروع القرار قيد النظر أُعد في ظروف استثنائية وخطيرة. وقوّضت من جديد الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بسبب التجربة النووية السادسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إضافةً إلى عمليات إطلاقها قذائف تسيارية على نحو متكرر واستفزازي. وأتت عملية إعداد النص الصعبة تذكيراً لأهمية الدبلوماسية في مواجهة التحديات البالغة الخطورة فيما يخص الأمن الدولي.

٦- وأثار مشروع القرار المستند إلى القرار GC(60)/RES/14 مخاوف خطيرة فيما يتعلّق بأفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها تجربتها النووية السادسة، التي قالت إنها استخدمت فيها قنبلة هيدروجينية يمكن أن تحملها قنبلة تسيارية عابرة للقارات. وكانت أفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير قانونية ومزعزعة للاستقرار وكانت تمثّل خطراً واضحاً على السلام والأمن الدوليين.

٧- وشجّع مشروع القرار الجهود السلمية والدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي في كل المحافل المتاحة والمناسبة من أجل مواجهة التحدي الذي يمثّله برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي وشدّد على أهمية تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إخلاءً تاماً ويمكن التحقّق منه ولا يمكن الرجوع عنه. وأدان التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي مثّلت انتهاكاً صارخاً

للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وشدّد على أهمية تنفيذ الالتزامات الناجمة عن هذه القرارات.

٨- واستجابةً لتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(61)/21، كرّر مشروع القرار دعم الجهود التي تبذلها الوكالة لكي تظل مستعدة لإجراء الرصد والتحقّق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورحّب بنية تعزيز استعداد الوكالة لتأدية دور أساسي في التحقّق من برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي. ودعم المحادثات السداسية الأطراف بوصفها آلية فعّالة لمعالجة المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشدّد على أهمية تنفيذ البيان المشترك المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تنفيذاً تاماً. واتساقاً مع الوثائق الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في عام ٢٠١٠ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أعاد التشديد على أنه لا يجوز لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتمتع بمركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لمعاهدة عدم الانتشار. وأخيراً استنكر توقّف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن كل أنواع التعاون مع الوكالة ودعاها إلى التعاون بسرعة مع الوكالة فيما يتعلّق بتنفيذ ضمانات الوكالة الشاملة تنفيذاً تاماً وفعّالاً.

٩- وأوحت المناقشات التي جرت خلال إعداد مشروع القرار، إضافةً إلى عدد الدول الأعضاء التي تقدّم مشروع القرار هذا، بأن النص يحظى بتوافق الآراء. وأعربت عن تقديرها للذين أسهموا في إعداد النص، الذي استلزم تقديم تنازلات صعبة وبيّنت أن روح فيينا والدبلوماسية الفعّالة مستمرتان في الوكالة. وأظهرت نتيجة العملية عزم الجميع القوي وغير الغامض والذي لا لبس فيه على إنهاء برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي واستفزازاتها.

١٠- وقالت الرئيسة إنها تفترض أن المؤتمر العام يود أن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(61)/L.9 وإضافتها Add.5.

١١- وقد تقرَّر ذلك.

١٢- وقال السيّد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا)، إذ رحّب باعتماد القرار بتوافق الآراء، إن الموقف الذي اتخذه المؤتمر العام بالإجماع سيمكّن المجتمع الدولي من توحيد معالجته المسألةَ النوويةَ لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة لرسالة المجتمع الدولي الموحَّدة، ولا سيما رسالة الدول الأعضاء في الوكالة، وهي رسالة تمهّد الطريق لإخلاء تلك الدولة من الأسلحة النووية.

١٣- وجرت مداولات المؤتمر العام في ظروف خطيرة وغير مسبوقة. وبعد التجربتين النوويتين اللتين أجريتا في عام ٢٠١٦ وإطلاق قذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات في مطلع عام ٢٠١٧، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية السادسة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفور اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، أطلقت قذيفة تسيارية متوسطة المدى. ومن الواضح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتقدّم بسرعة في تطوير قدراتها في مجال الأسلحة النووية، وذلك على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وإدانة العالم برمته.

١٤- وأشار تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(61)/21 إلى أنه اضطُلع بأنشطة نووية مقلقة في موقع يونغبيون ومنجم ومحطة التركيز في بيونغسان، ولم يشر على الإطلاق إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصدد التخلي عن برنامجها النووي وبرنامجها الخاص بالقذائف التسيارية. وتُبرز استجابة جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية السلبية باستمرار للجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي الحاجة إلى تكرار الرسالة القوية والموحَّدة التي مفادها أن تحقيق السلام والاستقرار والازدهار يستلزم رغبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الانخراط في حوار ذي مغزى وللوفاء بالتزاماتها بنزع الأسلحة النووية.

١٥- ويُتوخى من القرار الذي اعتُمد للتو دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لكل التزاماتها الناجمة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى التعاون التام مع الوكالة من أجل تنفيذ الضمانات الشاملة تنفيذاً تاماً وفعّالاً. وإذ كرّر رسالة رئيس بلده إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين، قال إن بلده يرغب في مساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا قرّرت التخلي عن الأسلحة النووية، بالتآزر مع المجتمع الدولي.

١٦- وشدّد القرار على أن دور الوكالة الأساسي في التحقّق من برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي وعلى الحاجة إلى أن تظل الوكالة مستعدة لتأدية هذا الدور. وريثما تتمكّن الوكالة من استئناف الرصد والتحقّق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سيعمل بلده مع شركائه من أجل الحفاظ على اليقظة وتنسيق معالجة المجتمع الدولي البنّاءة للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بغية حلها سلمياً. وقدّر الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز استعدادها للتحقّق من برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي، بما في ذلك تشكيل فريق معني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأخيراً، أعرب عن تقديره للذين نسّقوا العمل المضطلع به فيما يخص نص القرار وانخرطوا فيه.

١٧- وقال السيّد كيتانو (اليابان)، إذ رحّب باعتماد القرار بتوافق الآراء، إن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدراتها في مجال الأسلحة النووية والقذائف التسيارية يمثّل خطراً وشيكاً وجسيماً غير مسبوق على أمن اليابان القومي ويقوّض سلام المنطقة والمجتمع الدولي وأمنهما تقويضاً شديداً. وحثّت اليابان بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الدقيق والتام لالتزاماتها الناجمة عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعلى اتخاذ خطوات نحو نزع الأسلحة النووية، وعلى تفادي القيام بالمزيد من الأفعال الاستفزازية.

١٨- وعلى ضوء الوضع الخطير الناجم عن استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شدّد على حاجة كل البلدان إلى تنفيذ التزاماتها عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) تنفيذاً تاماً وشاملاً وفورياً. وينبغي أن يمارس المجتمع الدولي بأسره أقصى الضغوط بغية ضمان اتخاذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات نحو نزع الأسلحة النووية.

١٩- وأعرب عن تقديره لاستعداد الوكالة المستمر والمعزَّز لاستئناف أنشطة التحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤمل أن تستمر الوكالة في تأدية دور مهم في حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٠- ورحّبت السيّدة شامبين (الولايات المتحدة الأمريكية) باعتماد القرار بالإجماع، الأمر الذي يمثّل تصدياً قوياً ومناسباً للخطر المتزايد تزايداً كبيراً الذي يواجهه المجتمع الدولي بسبب برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخاص بالأسلحة المحظورة. وأدان القرار بأشد العبارات التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منتهكةً بذلك عدداً من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومتجاهلةً إياها تجاهلاً سافراً. وعلى وجه الخصوص، أعربت عن بالغ قلقها إزاء التجربة الأخيرة التي قالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنها استخدمت فيها قنبلة هيدروجينية يمكن أن تحملها قنبلة تسيارية عابرة للقارات. وكان من الملائم

تماماً أن يعبّر المؤتمر العام عن موقفه من الأنشطة غير القانونية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجال النووي ومجال القذائف التسيارية بالطريقة التي عبّر عنه، وهي أنشطة قالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن المتوخى منها هو إطلاق أسلحة نووية في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والمدن الحليفة.

٢١- وحثّ القرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لالتزاماتها الناجمة عن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات الأربعة المعتمدة منذ دورة العام الماضي للمؤتمر العام، وعلى اتخاذ خطوات نحو الوفاء بالتزاماتها الدولية، التي تشمل التخلي عن أسلحتها النووية والبرامج النووية الأخرى والتوقّف الفوري عن كل الأنشطة ذات الصلة. وإضافةً إلى ذلك، شدّد على أهمية تنفيذ كل الدول الأعضاء جميع قرارات مجلس الأمن تنفيذاً تاماً وشاملاً وفورياً.

٢٢- ولم تُضعف وتيرة التجارب غير القانونية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعدوانيتها من معارضة المجتمع الدولي العالمية لهذه الأنشطة بل قوّتاها. وكرّر المؤتمر العام باعتماده هذا القرار موقفه الحازم حيال حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية وشدّد على أن المجتمع الدولي لن يعترف أبداً بشرعية سعيها غير المشروع إلى امتلاك أسلحة نووية. وأعاد التشديد أيضاً على دعمه لنية الوكالة تعزيز استعدادها لاستئناف تأدية دور التحقّق الحيوي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٣- ويجب أن تضاهي الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية القصوى الممارسة على النظام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسالة القرار القوية. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي دون كلل من أجل تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتصدي للخطر الحقيقي والمتزايد الذي يواجهه السلام والأمن الدوليان والهدف المشترك المتمثّل في تحقيق عدم الانتشار بسبب برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي وبرنامجها الخاص بالقذائف التسيارية. وفي ظل غياب التزام ذي مغزى من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستئناف المحادثات الجدية الرامية إلى نزع الأسلحة النووية، يظل الضغط المعزَّز أساسياً لإرغام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير سلوكها.

٢٤- وقال السيّد أوليانوف (الاتحاد الروسي) إن بلده انضم إلى التوافق بشأن القرار لأن الوضع المقلق جداً في شبه الجزيرة الكورية استلزم رد فعل من المؤتمر العام، ولا سيما أن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترتبط بالولاية المنوطة بالمنظمة ارتباطاً مباشراً. وسهّل استعداد مُعدّي مشروع القرار لإدخال عدّة تعليقات روسية عدة دعمَ النص، ونتيجة لذلك حُذفت من النص الأحكام التي تجاوزت ولاية الوكالة والتي تعلّقت بعمليات إطلاق القذائف التسيارية. وعُزّزت صياغة بعض الجمل للتشديد على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية. وأعرب عن تقديره لاستعداد مُعدّي مشروع القرار لتقديم تنازلات.

٢٥- غير أن للاتحاد الروسي اعتراضات على القرار ولا يعتقد أن من شأن زيادة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إرغام هذا البلد على تلبية طلبات المجتمع الدولي. وتوحي التجارب الماضية بأن العكس صحيح إذ أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استجابت لكل قرار يقضي بفرض عقوبات عليها بإجراء المزيد من التجارب، سواء أكانت خاصة بالقنابل النووية أو القذائف التسيارية. وعلى المجتمع الدولي أن يتعلّم من هذه التجارب وأن يسعى إلى اتباع نهج عمل أكثر إنتاجيةً يمكنه حقيقةً أن يحل المشكلة بسرعة.

٢٦- ولن يحقّق فرض المزيد من العقوبات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النتيجة المنشودة بل سيعود على الأهالي المدنيين بالضّرر، على غرار ما حصل حين فُرضت عقوبات على يوغوسلافيا السابقة والعراق،

وكانت تلك المرة الأولى التي تُفرض عقوبات على مثل هذا النطاق. ولن تفلح أساليب الضغط ما لم تقترن بالدبلوماسية النشطة، على غرار خطة العمل الشاملة المشتركة فيما يخص جمهورية إيران الإسلامية، وهي خطة تمثّل أحد أعظم الإنجازات الجيوسياسية التي حُقِّقت خلال السنوات الأخيرة وبرهنت على فعالية الدبلوماسية بوصفها الحل المجدي الوحيد.

٢٧- وأعرب عن أسفه لأن مُعدّي مشروع القرار رفضوا إدخال إشارة إلى خريطة الطريق الروسية الصينية الواردة في الوثيقة INFCIRC/922، وتظل خريطة الطريق هذه الاقتراح المفصَّل الوحيد الذي من شأنه أن يؤدي إلى انفراج. ولا يبشّر مثل هذا التصرّف بالخير فيما يخص حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن لا يمكن إلا أن تشير "المبادرات السلمية المشجعة" المذكورة في الفقرة ١٣ من جزء المنطوق إلى خريطة الطريق الروسية الصينية بما أنه ما من مبادرات سلمية مشجّعة أخرى.

٢٨- ومن المؤسف أيضاً أن مُعدّي القرار رفضوا إدخال دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن الاضطلاع بأعمال استفزازية وعن استخدام خطاب عدائي. والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية أمران غير مقبولين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وقد تكون لأي حيدان عن هذا المبدأ تبعات كارثية. وينبغي أن يُعد خطراً جسيماً أيُ تهديد بسحق نظام مناهض، سواء أكان ذلك في شمال شرق آسيا أو الشرق الأوسط أو في مكان آخر. وبالمثل أعرب عن أسفه لأن اقتراح بلده إرسالَ نص القرار إلى ممثّلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مباشرةً لم يلقَ الدعم، وهو اقتراح كان ليتيح فرصة تعزيز الرسالة الآنفة الذكر.

٢٩- وينبغي أن تركّز الجهود المستقبلية على دعم استعداد الوكالة لإخضاع الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للرصد الدولي الشامل بالتوافق التام مع معاهدة عدم الانتشار والولاية المنوطة بالمنظمة. وينبغي أن تنخرط الوكالة في السعي إلى حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حلاً سياساً ودبلوماسياً. وينبغي أن تتمكّن قيادتها من التواصل مع ممثّلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية الانخراط في حوار ذي مغزى.

٢٩- تقرير عن المساهمات المعقودة لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠١٨ (الوثيقة GC(61)/20/Rev.1)

٣٠- استرعى الرئيس الانتباه إلى التقرير عن المساهمات المعقودة لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠١٨ الوارد في الوثيقة GC(61)/20/Rev.1. وبلغ إجمالي المبلغ المتعهّد به ٥١٧ ٨٦٧ ٢٢ يوروهات، أي ٢٦,٦٩٪ من المبلغ المستهدف لعام ٢٠١٨. وبحلول الوقت نفسه في عام ٢٠١٦، كان قد جرى التعهّد بما نسبته ٣٠,٥٪ من المبلغ المستهدف لعام ٢٠١٧.

٣١- ومنذ نشر الوثيقة، أبلغت الدول الأعضاء التالية تعهداتها: منغوليا ٤٢٨٣ يوروهات؛ جمهورية تنزانيا المتحدة: مبلغ إضافي قدره ١٥٠٠ يورو؛ وزمبابوي: ٣٤٢٧ يوروهات.

٣٢- لذا بلغ إجمالي المبلغ المتعهد به بحلول انتهاء الدورة العادية الحادية والستين للمؤتمر العام ٧٢٧ ٨٧٦ ٢٢ يوروهات، وذلك ما يمثّل تعهدات من ٩٠ دولةً عضواً وما نسبته ٢٦,٧٠٪ من المبلغ المستهدف لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠١٨. ومثّلت الدول الأعضاء البالغ عددها ٩٠ دولة التي كانت قد تعهّدت بتقديم مساهمات ما يزيد على ٥٠٪ من الدول الأعضاء، وهذه نسبة قياسية مقارنةً بالدورات السابقة. وبيّنت هذه النسبة القياسية والواقع

المتمثّل في أن ١٧ دولةً عضواً لم تكن قد تعهّدت بتقديم مساهمات في عام ٢٠١٦ تعهّدت بذلك في عام ٢٠١٧ أن الدول الأعضاء ملتزمة بدعم أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة التزاماً مستمراً.

٣٣- ولكن بحلول انتهاء الدورة العادية الستين للمؤتمر العام بلغت نسبة المساهمات المتعهد بتقديمها إلى صندوق التعاون التقني ٣١,١٪. لذا حثّت جميع الوفود التي لم تتعهّد بعدُ بتقديم مساهماتها لعام ٢٠١٨ على أن تفعل ذلك وأن تسدّد مساهماتها بالكامل في أقرب فرصة، لكي يتسنى للأمانة تقديم مشروع برنامج وميزانية للتعاون التقني لعام ٢٠١٨ إلى لجنة المساعدة والتعاون التقنيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ استناداً إلى حجم التعهّدات المقدّمة والقيام فيما بعد بتنفيذ البرنامج المعتمد دون عوائق أو عدم يقين.

- اختتام الدورة

٣٤- قال الرئيس إنَّ الدورة العادية الحادية والستين للمؤتمر العام شهدت حضوراً جيداً مكوناً من ممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء، منهم رئيس دولة ونائب رئيس ورئيس أحد مجالس النواب و٣٣ وزيراً. وخلال المناقشة العامة، أخذ الكلمة ١٤٠ متحدثًا.

٣٥- وقال سعادة الداتو عدنان بن عثمان (ماليزيا) إن المؤتمر العام سعى جاهداً على الدوام إلى اختتام أعماله بحلول الساعة السادسة مساءً بعد ظهر يوم الجمعة وإنه تمكّن أحياناً من تحقيق هذا الهدف. ومثّل فرض مهلة زمنية مدتها سبع دقائق على بيانات المناقشة العامة التي يُدلى بها خلال الدورة الحالية تحدياً، غير أن جميع المتحدثين سعوا إلى التقيّد بهذه المهلة الزمنية. إن اختتام المؤتمر العام قبل انتهاء المدة المخصَّصة له بوقت طويل شاهد على الجهود التي بذلتها كل الوفود وعلى العمل التنسيقي الفعّال الذي اضطلعت به الأمانة. وينبغي أن تستمر خلال الدورات القادمة الممارسات المثلى التي أرسيت بذلك.

٣٦- وهنأ الرئيسة على اختتامها الناجح للدورة العادية الحادية والستين في وقت قياسي وأعرب عن تقديره لإدارتها الممتازة للعمل المضطلع به، الأمر الذي ضمن التوصّل إلى نتيجة سلسة وسريعة وناجحة. وشكر نائبي الرئيسة وأعضاء اللجنة العامة على إسهاماتهم القيّمة وأعرب عن بالغ امتنانه لرئيس اللجنة الجامعة لأنه أدار المناقشات إدارةً ممتازة ولأنه أدار المفاوضات إدارةً ماهرة ومهنية ومتوازنة، ضامناً بذلك نجاح هذه المفاوضات. وأثنى على المدير العام وموظفيه، بمن فيهم المترجمون الفوريون والمترجمون التحريريون، لأنهم كانوا منظَّمين تنظيماً ممتازاً ولأنهم دعموا السير السلس لأعمال الدورة بمهاراتهم المهنية.

٣٧- وهنّأ السيّد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين الرئيسة على مهاراتها الدبلوماسية وقيادتها المهنية التي مكّنت المؤتمر من اختتام أعماله على نحو ناجح وفي الوقت المناسب. وشكر أيضاً رئيس اللجنة الجامعة على ضمانه النتيجة الناجحة لأعمال اللجنة وأشاد بالمدير العام والأمانة للجهود التي بذلاها ولدعمهما.

٣٨- وشكرت السيّدة ترايبر (استونيا) باسم الاتحاد الأوروبي الرئيسة على إدارتها السلسة والفعالة للدورة. وأشادت برئيس اللجنة الجامعة لعمله المهني والمحايد وأعربت عن تقديرها لتعاون اللجنة الجامعة والمدير العام والأمانة والدول الأعضاء تعاوناً ممتازاً.

٣٩- وشكر السيد هامر (أستراليا)، متحدثاً باسم بلدان مجموعة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، الرئيسة على اختتام الدورة اختتاماً ناجحاً. وأشاد برئيس اللجنة الجامعة ونائبيه لإدارتهم أعمال اللجنة إدارةً بنّاءة ومنصفة وأعرب عن تقديره للدعم المهني الممتاز الذي قدّمه المدير العام وموظّفوه قبل انعقاد الدورة وخلالها. وأخيراً شكر الوفود الأخرى على تعاونها وتحليها بالصبر ومرونتها وتحليها بالروح الجماعية في تحقيق النتائج التوافقية القوية التي ستسترشد بها الوكالة في أعمالها خلال العام القادم.

٤٠- وهنّأت السيّدة بينا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، متحدثة باسم حركة عدم الانحياز، الرئيسة التي تمثّل دولةً عضواً في حركة عدم الانحياز، على إدارتها أعمالَ اللجنة إدارةً ماهرة وناجحة. وأعربت كذلك عن تقديرها لرئيس اللجنة الجامعة ولأعضاء اللجنة العامة.

٤١- وقالت الرئيسة إنه من دواعي الفخر والاعتزاز أنها عملت رئيسةً للدورة الحادية والستين للمؤتمر العام، التي تأمل أن تذكَّر لا لإدارة أعمالها السلس فقط بل لاختتامها الناجح في وقت قياسي أيضاً.

٤٢- ومن الواضح أن روح فيينا حية وجيّدة الحال. وجرى انتخاب محافظين جدد في مجلس المحافظين دون أن تطرأ مشكلات، وعيّنت كل المجموعات الجغرافية محافظيها بالتراضي. واعتمد المؤتمر بتوافق الآراء قراراً يدين التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأشد العبارات. وأُجريت المناقشة العامة في وقت قياسي بفضل التزام الوفود بهدف إلقاء البيانات في أقل من سبع دقائق، وذلك ما أتاح للوكالة توفير آلاف اليوروهات يمكن تسخيرها لاستخدامات أخرى.

٤٣- وتوصّلت اللجنة الجامعة إلى التوافق فيما يخص كل القرارات التي سبقت القرار الآنف الذكر، وذلك في وقت قياسي أيضاً. وفي هذا الصدد اعترفت بقيادة السيّد شتادلر القديرة والحاسمة، وكان السيّد شتادلر، بصفته رئيس اللجنة، قد سيّر أعمالها بحيث يكون ختامها سريعاً وناجحاً. واعترفت كذلك بعمل مختلف المنسقين ومُعدّي القرارات، الذين ضمن عملهم التمهيدي المبكّر حل المشكلات سريعاً. وإضافةً إلى ذلك أشادت بالمجموعات والدول الأعضاء التي أظهرت المرونة خلال المفاوضات المتعلقة بمختلف القرارات، حتى في المجالات التي شهدت اختلافات مبدئية. وجرى الحفاظ على التوافق فيما يخص القرارات المتعلقة بالأمن النووي والضمانات النووية، والقرارات الاستشرافية التي اعتُمدت فيما يتعلق بالأمان النووي والتطبيقات النووية والتعاون التقني وبرنامج العمل من أجل علاج السرطان.

٤٤- وأشادت بالمدير العام وتمنت له التوفيق في ولايته الثالثة. وأشادت أيضاً بالأمانة لدعمها الملموس.

٤٥- ووفقاً للمادة ٤٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، دعت المؤتمر إلى التزام الصمت لدقيقة واحدة تكرَّس للصلاة أو التأمّل.

فنهض جميع الحاضرين والتزموا الصمت لدقيقة واحدة.

٤٦- وأعلن الرئيس اختتام الدورة العادية الحادية والستين للمؤتمر العام.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.